13 مارس 2026 الأمر التنفيذي 03-2026

الأمر التنفيذي بتأسيس فريق عمل حكومي معني بشأن تحصيل المؤهلات التعليمية

حيث إن مجلس التعليم من الروضة إلى الجامعة في إلينوي (Illinois P-20 Council) قد اعتمد في عام 2009 هدفًا على مستوى الولاية لتحصيل المؤهلات التعليمية لمرحلة ما بعد الثانوية، وهو أن يحصل 60 بالمائة من البالغين على شهادة عالية الجودة أعلى من الثانوية بحلول عام 2025،

وحيث إنه ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة، فإن 57% تقريبًا من البالغين في ولاية إلينوي يحملون حاليًا شهادة أو مؤهلًا أعلى من الثانوية، بزيادة عن نسبة 41% التي كانت في عام 2008،

وحيث تشير توقعات مجال القوى العاملة إلى أنه بحلول عام 2031، سيتطلب أكثر من 70% من جميع الوظائف تعليمًا أو تدريبًا بعد المرحلة الثانوية،

وحيث توصلت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة "جمعية إلينوي لأبحاث القوى العاملة والتعليم" إلى أن الفوارق لا تزال موجودة في الحصول على الوظائف الجيدة، حتى مع الحصول على درجة علمية أو برنامج دراسي مماثل أو العمل في قطاع مماثل، بسبب اختلافات العرق أو الدخل أو الجنس، لكن التعليم العالي يقلل من هذه الفجوات،

وحيث حققت ولاية إلينوي تقدمًا كبيرًا في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجامعي وفرص التدريب المهني في جميع أنحاء الولاية، من خلال الاستثمارات الاستراتيجية والقرارات السياسية،

وحيث شهد خريف عام 2025 أعلى إجمالي التحاق بالجامعات الحكومية في إلينوي خلال 10 سنوات، والسنة الرابعة على التوالي من النمو في الالتحاق بالكليات المجتمعية في إلينوي،

وحيث حققت ولاية إلينوي منذ عام 2019 توسعًا كبيرًا في نطاق القدرة على تكاليف التعليم الجامعي، حيث رفعت تمويل برنامج المنح النقدية (MAP) إلى 721 مليون دولار في السنة المالية 2026، بزيادة قدرها 320 مليون دولار، وضاعفت تمويل برنامج منح AIM HIGH Grant إلى 50 مليون دولار،

وحيث إن الجمع بين برنامجي المنح MAP وPell يسمح فعليًا لكل مستفيد من ذوي الدخل المتوسط أو أقل منه في ولاية إلينوي بالالتحاق بالكليات المجتمعية مجانًا،

وحيث ارتفعت نسبة الطلاب الجامعيين المحليين في الجامعات الحكومية الذين لا يدفعون رسومًا دراسية من 24% في السنة المالية 2018 إلى 44% في السنة المالية 2025،

وحيث استثمرت الولاية، من خلال برنامج Rebuild Illinois، استثمارًا قدره 42.3 مليون دولار لبناء وتوسيع أكاديميات التدريب الصناعي في الكليات المجتمعية في وسط وجنوب إلينوي، ومنها كلية هارتلاند المجتمعية، وكلية جنوب غرب إلينوي، وكلية كانكاكي المجتمعية، وكلية ريتشلاند المجتمعية، بالإضافة إلى توسعات إضافية جارية،

وحيث إن قانون ابتكارات وفرص القوى العاملة (WIOA) يضع الإطار الفيدرالي لنظام تنمية القوى العاملة في ولاية إلينوي، مما يساعد أكثر من 25638 عاملًا وبالغًا وشابًا من الذين فقدوا وظائفهم على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق المسارات المهنية وتحصيل المؤهلات التعليمية،

وحيث إن برنامج Works Pre-Apprenticeship للتلمذة المهنية التمهيدية في إلينوي، الذي انطلق في عام 2021 بهدف زيادة تنوع وتوفير فرص الوصول إلى برامج التلمذة المهنية في قطاع البناء، قد خرّج أكثر من 3900 شخص من سكان إلينوي،

وحيث إن مبادرة تمكين القوى العاملة (Workforce Empowerment Initiative)، منذ إطلاقها في عام 2019، قد خدمت أكثر من 15000 بالغ، ووسعت فرص الوصول إلى فرص التدريب والخدمات الداعمة للفقراء، مما مكنهم من الشغل في مهن أجورها تزيد بنسبة 30% على الأقل عن الحد الأدنى للأجور المعيشية في مجالات ذات طلب مرتفع للعمالة مثل الرعاية الصحية والنقل وتكنولوجيا المعلومات والبناء والتعليم،

وحيث إن برنامج إعادة التأهيل المهني في إلينوي (Vocational Rehabilitation Program)، الذي يخدم سكان إلينوي ذوي الإعاقة في تحقيق الاستقلال من خلال العمل المربح، قدم لأكثر من 38000 مشارك تدريبًا مهنيًا وتعليميًا في السنة المالية 2025،

وحيث تقدم إدارة الإصلاحيات في ولاية إلينوي وشركائها لنزلاء الحبس والسجون التعليم والتدريب المهني وغير ذلك من قدرات الاستعداد لدخول سوق العمل. ففي عام 2024، شارك أكثر من 53000 نزيلًا من نزلاء الحبس والسجون في برامج تعليم الكبار الأساسية أو تعليم الكبار الأساسية المتقدمة، أو تعليم الكبار الثانوي، أو برامج الشهادات الجامعية، أو التعليم المهني، أو ندوات عبر الإنترنت مع شركاء القوى العاملة المجتمعية،

وحيث إن برنامج استثمار التدريب من أصحاب العمل (Employer Training Investment) يوفر موارد مباشرة لمجتمع أصحاب العمل لدعم برامج التدريب الوظيفي المنظمة وفرص تحسين مهارات العمل، وفي عام 2024 دعم البرنامج تدريب 68407 عاملًا في جميع أنحاء ولاية إلينوي،

وحيث إن ولاية إلينوي قد تم اختيارها في عام 2026 كأفضل ولاية رائدة في مجال تنمية القوى العاملة في منطقة الغرب الأوسط من قبل مجلة سايت سيلكشن،

وحيث حققت ولاية إلينوي خطوات كبيرة في توسيع نطاق الوصول إلى فرص التعليم ما بعد الثانوي، وإنه يجب عليها تركيز جهودها لمواكبة احتياجات القوى العاملة المتوقعة ومعالجة الفوارق العرقية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في تحصيل المؤهلات التعليمية العالية المستوى وفرص التوظيف والدخل،

وحيث إن التطور السريع للذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل متطلبات القوى العاملة ويوجد فرصًا ومخاطر جديدة للعاملين والمتعلمين،

وحيث إن ازدهار ولاية إلينوي في المستقبل يعتمد على قوى عاملة ماهرة وقادرة على التكيف تلبي الاحتياجات المتطورة لأصحاب العمل وتدعم النمو الاقتصادي الشامل،

وحيث إن تحقيق هذه النتائج يتطلب عملًا منسقًا بين العديد من الوكالات والمؤسسات والمنظمات الحكومية في الولاية، بحيث يكون لكل منها أدوار متفردة ولكن متكاملة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم والتدريب، وتعزيز المسارات المهنية، ورفع مستوى المعيشة، للمتعلمين والعاملين في جميع أنحاء ولاية إلينوي،

بناء عليه، أمرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب دستور إلينوي وقوانين الولاية، بما يلي:

المادة 1: تأسيس فريق عمل حكومي بالولاية معنيّ بشأن تحصيل المؤهلات التعليمية

يؤسس فريق عمل حكومي بالولاية معنيّ بشأن تحصيل المؤهلات التعليمية ("فريق العمل") في مكتب الحاكم لتقديم التوصيات إلى الحاكم بشأن هدف تحصيل المؤهلات التعليمية على مستوى الولاية من الشهادات والمؤهلات ذات القيمة بمرحلة ما بعد الثانوية بحلول 1 ديسمبر 2026. ويتعين على فريق العمل عند وضع توصياته ما يلي:

A. إجراء مراجعة شاملة لخطط التعليم والقوى العاملة الحالية على مستوى الولاية والمناطق، بما في ذلك: خطة Thriving Illinois، وخطة إلينوي الخمسية للنمو الاقتصادي (Illinois 5-Year Economic Growth Plan)، وخطة Perkins V State Plan، وخطة WIOA Unified Plan، وخطة التوظيف والتدريب الحكومية ببرنامج Supplemental Nutrition Assistance Program، وخطة Illinois Multi-Sector Plan on Aging للمسنين، والخطط الاستراتيجية للكليات والجامعات، وخطط القوى العاملة الإقليمية، وغيرها من الخطط والتقارير الحكومية ذات الصلة

B. ضمان التوافق إلى أقصى حد ممكن مع جهود الولاية الحكومية القائمة، بما في ذلك تنفيذ منحة Workforce Pell والتعليم المهني والتقني

C. وضع وتنفيذ خطة لإشراك مجالس القوى العاملة المحلية، ومؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، ومنظمات الالتنمية الاقتصادية في إلينوي، وأصحاب العمل، وجمعيات أصحاب العمل، وقادة الصناعة، والنقابات العمالية، والطلاب،

ومنظمات الحقوق والبحث بالتعليم العالي، والمنظمات المجتمعية، لضمان التمثيل الواسع النطاق والتوافق بين القطاعات

D. تحليل البيانات على مستوى الدولة والولاية والمناطق المحلية، والموارد الأخرى حسب الاقتضاء، لتحديد اتجاهات واحتياجات القوى العاملة الحالية والمتوقعة على مستوى الولاية والمناطق حتى عام 2040

E. تقييم مستويات وأنواع الشهادات والمؤهلات ما بعد الثانوية ذات القيمة، بما في ذلك المؤهلات غير الأكاديمية، والتي ستكون مطلوبة لتلبية احتياجات القوى العاملة المتوقعة على مستوى الولاية والمناطق

F. تحديد المؤهلات ذات القيمة بطريقة تأخذ في الاعتبار، كحد أدنى، التوافق مع الطلب الحالي والمتوقع في سوق العمل، والعائد الاقتصادي للمؤهلات، وإمكاناتها في دعم رفع المستوى المعيشي الاقتصادي للمتعلمين والعاملين

G. تحديد الفجوة بين احتياجات القوى العاملة المتوقعة ومستويات التحصيل المتوقعة للشهادات والمؤهلات ذات القيمة في الولاية ككل وعلى مستوى كل منطقة

H. تقديم النتائج إلى الحاكم والتوصية بهدف لتحصيل المؤهلات التعليمية ما بعد الثانوية على مستوى الولاية لعام 2040 يركز على الشهادات والمؤهلات ذات القيمة التي تتوافق مع احتياجات القوى العاملة على مستوى الولاية والمناطق، وتعزيز رفع المستوى المعيشي الاقتصادي لسكان إلينوي، والسعي إلى القضاء على الفوارق التعليمية والاقتصادية. وينبغي أن تتضمن هذه النتائج استنتاجات من تحليل الواقع القائم، وإجراءات فريق العمل في وضع الهدف الموصى به، وجدوى وقيمة وضع الأهداف على مستوى المناطق أو المؤسسات أو الأهداف المصنفة لتحقيق النمو في تحصيل المؤهلات التعليمية.

المادة 2: عضوية ومسؤوليات فريق العمل

A. عضوية فريق العمل

يتألف فريق العمل من ممثلين يختارهم الحاكم من الجهات التالية:

1. أعضاء قطاع التعليم والقوى العاملة
   a. مجلس التعليم العالي في إلينوي (IBHE)
   b. مجلس الكليات المجتمعية في إلينوي (ICCB)
   c. إدارة تأمين العمل في إلينوي (IDES)
   d. إدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)
   e. لجنة مساعدات الطلاب في إلينوي (ISAC)
   f. مجلس التعليم بولاية إلينوي (ISBE)
   g. ممثلين من مجلس ابتكارات القوى العاملة في إلينوي (IWIB).

2. أعضاء استشاريين
   a. إدارة الخدمات البشرية في إلينوي (IDHS)
   b. إدارة الإصلاحيات في إلينوي (IDOC)
   c. إدارة الصحة العامة في إلينوي (IDPH)
   d. ممثل من مكتب السيدة الأولى
   e. من وكالات أخرى حسب ما يقرره مكتب الحاكم.

B. المسؤوليات القيادية والإدارية

تتولى كل من إدارة التجارة والفرص الاقتصادية (DCEO) ومجلس الكليات المجتمعية (ICCB) ومجلس التعليم العالي (IBHE) وإدارة تأمين العمل (IDES) في إلينوي الرئاسة المشتركة لفريق العمل، وتقدم الدعم الإداري واللوجستي والمهني اللازم لتشغيل فريق العمل.

C. المسؤوليات العامة لأعضاء فريق العمل

تقوم كل وكالة مشاركة في فريق العمل بما يلي:

1. تعيين ممثل رفيع المستوى للمشاركة في فريق العمل
2. تقديم الدعم اللازم لفريق العمل في توفير الأطقم اللازمة، بما في ذلك الوصول إلى البيانات ذات الصلة والقدرات التحليلية، حسب الاقتضاء
3. المساعدة في وضع نتائج وتوصيات فريق العمل على النحو المنصوص عليه في المادة 1 (ح)

يجوز لفريق العمل التعاون مع خبراء متخصصين واستشاريين لدعم تنفيذ هذا الأمر.

D. مسؤوليات الأعضاء الاستشاريين

1. **إدارة الخدمات البشرية في إلينوي (IDHS):**

تقدم إدارة الخدمات البشرية المشورة لفريق العمل لضمان أن تعكس التوصيات احتياجات الأفراد الذين يواجهون عوائق اقتصادية واجتماعية وأن تكون هذه التوصيات مسترشدة بإدارة برامج الخدمات البشرية التي تدعم التعليم والمشاركة في القوى العاملة.

2. **إدارة الإصلاحيات في إلينوي**

تقدم إدارة الإصلاحيات المشورة لفريق العمل بشأن آثار تعريفات المؤهلات وأهداف تحصيل المؤهلات المقترحة بالنسبة للأفراد نزلاء الحبس والسجون أو ذوي الدعاوى القضائية.

3. **هيئة الصحة العامة في إلينوي**

تقدم إدارة الصحة العامة تحليلات لبيانات السكان والاتجاهات الديموغرافية لدعم فريق العمل، بما في ذلك توقعات التغيرات الديموغرافية التي قد تؤثر على الطلب على القوى العاملة، والمشاركة التعليمية، والوصول العادل إلى فرص التعليم ما بعد الثانوي في جميع أنحاء مناطق الولاية.

4. **مكتب السيدة الأولى**
يعين مكتب السيدة الأولى ممثلًا لتقديم المشورة لفريق العمل ولضمان أن تستند توصياته إلى جهوده الرامية إلى تعزيز رعاية المرأة وأمنها الاقتصادي وفرصها التعليمية وفرص عملها في جميع أنحاء الولاية، بما في ذلك النساء اللواتي يواجهن عوائق نظامية، مثل ذوات الدعاوى القضائية.

المادة 3: مشاركة البيانات

تسرّع الوكالات المشاركة، إلى أقصى حد ممكن، اتفاقيات تبادل البيانات لدعم جهود فريق العمل. ويجب أن تحظر هذه الأنشطة صراحةً على الوكالات الحكومية فرض أي رسوم أو تكاليف على مطابقة البيانات أو تبادلها مع الوكالات الحكومية الأخرى.

المادة 4: مدة عمل الفريق

يُحَلّ فريق العمل فور رفع تقريره إلى الحاكم، على أن يخضع للتجديد بموجب أمر تنفيذي جديد.

المادة 5: بند الاستثناء

لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. ولا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي وكالة من وكالات الولاية الحكومية.

المادة 6: استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

المادة 7: تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

_____
جيه بي بريتزكر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 13 مارس 2026
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 13 مارس 2026